IUGJEPS
Vol 26, No 6, 2018, pp 30 -52

ISSN 2410-3152

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية

تاريخ الإرسال (2018-01-31)، تاريخ قبول النشر (2017-02-18)

تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة

د. ابتسام بنت حمد بن عبدالله الماجد [1] *

[1] قسم أصول تربية. كلية التربية. جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: ehalmajd@pnu.edu.sa

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى:

1. التعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.
2. الكشف عن معوقات تمويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.
3. الوقوف على متطلبات تطوير تمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.
4. التعرف على أبرز التجارب العالمية والعربية والمحلية في تطبيق نموذج الجامعة المنتجة.
5. الوصول إلى تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، والمنهج الوصفي الوثائقي، وقامت الباحثة بتصميم أداة الدراسة وهي (الاستبانة)، حيث شملت الدراسة استبانتين: (الأولى: بهدف الكشف عن معوقات تمويل التعليم الجامعي السعودي ومتطلبات تطويره في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، والثانية: استبانة التصور المقترح). تكوَّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك سعود، جامعة الملك عبدالعزيز، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن) للعام الدراسي 1436/ 1437هـ والبالغ عددهم (1006) أعضاء، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة بنسبة (50٪) من مجتمع الدراسة الأصلي، وقد بلغ حجم العينة المستهدفة (503) أعضاء هيئة تدريس.

وتوصلت الباحثة لهذه النتائج بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات محور (معوقات تمويل التعليم في الجامعات السعودية) (4.09)، مما يشير إلى أن التمويل في الجامعات السعودية يعاني من وجود هذه المعوقات في واقع مؤسسات التعليم الجامعي.. كما بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات هذا المحور "المتطلبات المتعلقة بالجانب الإداري" (4.40)، مما يشير إلى أهمية هذه المتطلبات الإدارية لتطوير تمويل التعليم في الجامعات السعودية. وبلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (تطوير التمويل في الجامعات السعودية عن طريق البحوث والاستشارات) (4.39)، مما يشير إلى أهمية تحقيق هذه المتطلبات المالية لتطوير تمويل التعليم في الجامعات السعودية وبلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات هذا المحور(التمويل عن طريق المشاريع الاستثمارية) (4.16)، مما يشير إلى أهمية هذه المتطلبات لتطوير تمويل التعليم في الجامعات السعودية. وبلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات هذا المحور(التمويل عن طريق التبرعات) (4.13)، مما يشير إلى أهمية هذه المتطلبات لتطوير تمويل التعليم في الجامعات السعودية. وبناءً على ما سبق من نتائج تم الوصول إلى التصور المقترح بصورته النهائية. وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، وفي ضوء التصور المقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة أوصت الدراسة بضرورة تبني صيغة الجامعة المنتجة وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي للجامعات.

كلمات مفتاحية: التمويل ،بدائل تمويلية، الجامعة المنتجة

a proposed concept in funding to the Saudi universities in the view of a productive university's philosophy

Abstract:

Study method and tools.

The study adopted the survey descriptive method and the descriptive documentary method. The researcher designed a study tool (a questionnaire). The study contained two questionnaires , the first one aimed at identifying obstacles in Saudi university education financing and the requirements of its development in the light of a university's philosophy, the second: a proposed concept questionnaire.

Study sample and population:

The study population consisted of all faculty members in Saudi universities (Imam Muhammad bin Saud Islamic University, King Saud University, King Abdul Aziz University and Princess Norah bint Abdul Rahman University) in the academic year 1435 / 1436 H, totaling (10006) faculty members. A simple random sample was selected by 50% of the initial study population with a target sample size of (503) faculty members.

The most important results of the study:

1 .The overall arithmetic average of the terms of the axis of (obstacles of education financing in Saudi universities) was (4.09),indicating a high degree of agreement, which means that finance suffers from these obstacles in institutions of higher education in Saudi universities.

2 .The overall arithmetic average of the terms of the axis of (the requirements of the development of education financing in Saudi universities in the light of a university's philosophy in the administrative aspect, was (4.40), degree of agreement ,indicating the importance of achieving these requirements in terms of administration in universities.

3. The overall arithmetic average of the terms of the axis of (the requirements of the development of education financing in Saudi universities in the light of a university's philosophy in the financial aspect through research, consulting, consulting projects and donations) was (4.39), (4.16), (4.13) respectively indicating a high degree of agreement, which refers to the importance of achieving these requirements in the financial aspect in universities.

Keywords: funding - a productive university's philosophy.

المقدمة:

تُعدُّ الجامعةُ مؤسسةً تربويةً تعليمية لا خلافَ على مكانتها وأهميتها بالنسبة لإعداد الأجيال، وخدمة المجتمع، كما تعتبرُ مؤشرًا مهمًا من مؤشرات تطور المجتمعات، وتقدُّمِها، ويرجع ذلك إلى دورها الفاعل في تسريع عملية التنمية الشاملة، وما تقوم به من مهمات ومسؤوليات تجاه مجتمعها، حيث تمثلُ القيادةَ الفكريةَ والعلميةَ في المجتمع، وذلك بما تملكه من إمكانات بشرية، وكفاءات علمية قادرة على تحقيق التقدم والرفاهية، ومواجهة المشكلات والتحديات المحلية والعالمية.

وتعود نشأة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية إلى عام 1369هـ. وجاء إنشاء الجامعات السعودية استجابةً للنهضة التعليمية، التي شهدتها البلاد، حيث ازداد الطلب الاجتماعي على التعليم عامة، والجامعي خاصة.

وأشار البازعي (1418هـ، ص501) إلى أن مرحلة التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، تمثل مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته، وتنطلق أهدافه من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، التي تسعى إليها المملكة العربية السعودية في مسيرتها نحو التنمية الشاملة، واستنادها على السياسة التعليمية لها.

وتحظَى الجامعات السعودية بمجانية التعليم فيها، كما تمثل المخصصات الحكومية المعتمدة للجامعات السعودية في ميزانية الدولة، المصدرَ الرئيس والمورد الأساسي لها. وتُعَد الميزانيات المعتمدة للجامعات السعودية بصفة مستقلة، حيث إن لكل جامعة خطتها وميزانيتها السنوية.

ونظرًا للدعم السخي من الحكومة للجامعات، فقد ظل الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي وحده، على الرغم مما ورد في الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم (1430هـ–1440هـ)، (الفقرة "7"، ص11) الأهداف الاستراتيجية، ومنها "تنويع مصادر تمويل التعليم العالي، ونشاطاته، وإيجاد التنظيمات التي تتيح للجامعات تنويع مصادر التمويل".

كما نصت المادة الثانية من اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات السعودية (اللائحة المنظمة للشؤون المالية، 1416هـ، ص97)، على أن إيرادات كل جامعة تتكون من:

أ. الاعتمادات التي تُخصص لها في ميزانية الدولة.

ب. التبرعات، والمنح، والوصايا، والأوقاف.

ج. ريع أملاكها، وما يَنتج عن التصرف فيها.

د. أي إيرادات تنتج عن القيام بمشاريع البحوث أو الدراسات العلمية للآخرين. وقد اشتمل نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، على بعض النصوص المفسرة والمنظمة لمصادر التمويل السابقة، فقد نصت المادة (54) من النظام على ما يلي:

أ. للجامعة القيام بدراسات وخدمات علمية لجهات سعودية مقابل مبالغ مالية.

ب. لمجلس الجامعة قبول التبرعات، والمنح، والوصايا، والأوقاف الخاصة بالجامعة، وتدرج هذه التبرعات في حساب مستقل، وتُصرَف في الأغراض المخصصة لها وَفقًا للقواعد، التي يضعها مجلسُ التعليم العالي.

يتبين للجامعات السعودية وفقًا للنصوص القانونية السابقة، أهمية البحث عن مصادر تمويلية، وعدم اعتمادها في تمويلها على المصدر الحكومي وحدَه، لذا توجهت بعض الجامعات السعودية نحو البحث عن مصادر تمويلية بديلة، ومنها جامعة الملك سعود، حيث تبنت في عام 1429هـ–1430هـ مشروعَ أوقاف جامعة الملك سعود، كما هو موجود بالموقع الرسمي للجامعة، وذلك لدعم مشاريعها، وسدِّ حاجتها للموارد المالية. كذلك ذُكر في موقع جامعة الملك عبد العزيز، أنها أَنْشَأَتْ أولَ وَقْفٍ علميٍ جامعي سعودي في العالم، يقوم بإسهام 7000 طالب وطالبة من الجامعة.

كما توجد جهود لإيجاد مصادر إضافية لتمويل التعليم الجامعي السعودي، ذكرتها منال الحميدي (2011م، ص97)، ويمكن إيجاز هذه الموارد في الآتي:

- تقديم خدمات واستشارات ودورات متقدمة من خلال مراكز خدمة المجتمع.
- الحصول على بعض المنح الدراسية من بعض الشركات.
- الاستفادة من التبرعات الخيرية والكراسي الأكاديمية.

وأكدت منال الحميدي (2011م، ص105) أنه بعد التدقيق في هذه الموارد، تبين أنها ما زالت دونَ الطموحِ الذي ينبغي أن تَصلَ إليه الجامعاتُ في تمويلها.

إذن، يمثل التمويل العنصر الأساسي لاستمرار الجامعات، وتقدمها، ورقيها، في أي بلد من البُلدان، الأمر الذي يتطلب أن تبذل الجامعات قُصارَى جهدها؛ لتنويع مصادرها المالية بشتى الوسائل الممكنة، وعدم اقتصارها على مَورد معين، بما يمكّنها من حسن أدائها لوظيفتها العلمية والتربوية، وخدمة المجتمع،ولن يتيسر التغلب عليها إلا بإيجاد حلول جديدة مبتكرة.

وتعتبر الجامعة المنتجة من أبرز البدائل، التي طرحت في مجال إعادة النظر في وضع التعليم الجامعي الحالي، وتمويله، وتطويره، بإدخال صيغ تعليمية جديدة عليه، وإعادة هيكلته وتنظيمه وفق هذه الصيغ. ويشير الخشاب والعناد (1996م، ص ص7–9) إلى أن الجامعة المنتجة تعمل على تلبية احتياجات المجتمع من الكوادر المدربة، والكفاءات البشرية، بالمواصفات المطلوبة، بما يؤهلهم لأداء أدوارهم المستقبلية في الواقع العملي، كما تعمل جاهدةً على تنمية قدرات الاستيعاب والإبداع لدى طلابها؛ ليكونوا قادرين على التفاعل مع التقنية الحديثة في حقل العمل الذي يَشتغلون فيه.

كما ذكر (Golob, Flyse- Robin-2003, P.2284) أن الجامعة المنتجة تركز على البحوث التطبيقية والتطويرية؛ وذلك لارتباطهما المباشر بمشكلات المجتمع وقضاياه، وإسهامهما في تقدمه وتطوره، وخاصة بعد التغيّرات العالمية، والتحديات المتلاحقة السريعة، التي اتجهت بالبحث العلمي من المعمل إلى الواقع، ليكون بحثًا تطبيقيًا مفيدًا. وذكر (Howard, K. Birndaum, 2002, PP.49-53) أن الجامعة المنتجة تشترط فيمن يتقدم للعمل ضمن أعضائها: أن يقدم أبحاثًا واقعيةً يمكن الاستفادة من نتائجها، وكذلك اشتراكهم في الأنشطة الإنتاجية والأبحاث التطبيقية المشتركة مع مؤسسات المجتمع.

وأشار (Brisbin & Hunter, 2003,PP.467-480) إلى أن الجامعة المنتجة تهدف إلى ترويج البحوث العلمية، والأنشطة، والخدمات الجامعية، التي تقوم بها تجاه مجتمعها، وتوصيلها إلى الراغبين فيها في أي مكان. كما تهدف من وراء ذلك إلى تحوّل الجامعة من دورها التقليدي، إلى دور أكثر تأثيرًا في حركة التقدم السريع، وتحقيق التنمية الشاملة.

وتعتبر الجامعة المنتجة مصدرًا مهمًا لتعزيز تمويل الجامعات، الذي يَعني تطبيقُها زيادةَ التفاعل مع المجتمع، من خلال مجموعة من النشاطات الإضافية للدور الأساسي الذي تؤديه الجامعة، حيث تتمثل هذه النشاطات، كما ذكرها (Borba, John, 2001, P.42)، في الآتي:

- المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار.
- إجراء البحوث الهادفة إلى حل المشكلات الإنتاجية.

وأوصت كثيرٌ من الدراسات أيضًا بضرورة الأخذ بنظام الجامعة المنتجة، فقد قدم كلٌّ من الخشاب والعناد (1996م) تجربةَ جامعة بغداد في تطبيق نظام الجامعة المنتجة، مُناديَيْنِ بضرورة اهتمام الجامعات العربية بهذا النموذج، باعتباره مرتبطًا بدورها الأساسي، ومعززًا للجامعة في أداء رسالتها التاريخية في التطور الحضاري للمجتمع العربي.

وأوصى الجندي (1998م) بتعميم نظام الجامعة المنتجة على كل الجامعات العربية، واستحداث ما يَلزَمُ من تغييرات لتطبيقه، انطلاقًا من كونه توجهًا جديدًا يعزز دور الجامعة الريادي في حركة المجتمع، وتطوره. وقد أكد بركات (1998م)

اعتماد فكرة الجامعة المنتجة باعتبارها الصيغة الضرورية للنهوض بالتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، خصوصًا في الأقطار النامية، ومنها الأقطار العربية

مشكلة الدراسة:

تفرِض التحديات العالمية والمحلية على الجامعات السعودية زيادة تمويلها، وعدم اعتمادها على التمويل الحكومي فقط لتقوم بوظائفها المنوطة بها، وتساهم في تلبية وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة، والمتواصلة في الحاضر والمستقبل. وتعتبر هذه التحديات مبررًا للأخذ بصيغ تعليمية جديدة موائمة، ومناسبة لطبيعة العصر، وتأتي الجامعة المنتجة بفلسفتها كإحدى الصيغ الجديدة، وانطلاقًا من هذه الفلسفة، واستجابةً للعديد من التوصيات، التي نادت بها الدراسات السابق الإشارة إليها، تتحدد مشكلة الدراسة في الحاجة للتوصل إلى:

تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.

أسئلة الدراسة:

يتحدد السؤال الرئيس للدراسة في الآتي:

ما التصور المقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؟

ويتفرع عن هذ السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

س1/ ما واقع تمويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؟

س2/ ما معوقات تمويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة ؟

س3/ ما متطلبات تطوير تمويل التعليم في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؟

س4/ ما أبرز تجارب بعض الدول العالمية والعربية والمحلية في تمويل الجامعات في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؟

س5/ ما وجهة نظر الخبراء والمختصين في التصور المقترح من حيث أهميته، وإمكانية تطبيقه؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس، وهو:

التوصل إلى وضع تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وذلك من خلال:

1. تشخيص واقع تمويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.
2. الكشف عن معوقات تمويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة .
3. الوقوف على متطلبات تطوير تمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.
4. التعرف على أبرز تجارب بعض الدول العالمية والعربية والمحلية في تطبيق نموذج الجامعة المنتجة، بهدف الاستفادة منها في وضع التصور المقترح.

تقديم وجهة نظر الخبراء والمختصين حول التصور المقترح، من حيث أهميته، وإمكانية تطبيقه. **حدود الدراسة:**

الحدود الموضوعية: سوف تقتصر الدراسة الحالية على وضع تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.

الحدود المكانية: سوف تقتصر الدراسة على الجامعات التالية (جامعة الإمام، جامعة الملك سعود، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الأميرة نورة)؛ وذلك لأن كلاً من جامعة الإمام، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز من أوائل الجامعات المنشأه في المملكة العربية السعودية، وتم إختيار جامعة الاميرة نورة نظراً لتوجهها نحو الإنتاجية.

الحدود الزمانية: تم تطبيقُ هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1436هـ/ 1437هـ.

1-7: مصطلحات الدراسة:

التمويل لغةً: جاء في مال مولًا ومؤلًا: كثر مالُه، ومال فلانًا: أعطاه المال. و(مَولَه): قدم له ما يحتاج من مال. و(المال): كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من تباع، أو عروض تجارة: أو عقار، أو نقود، أو حيوان، وقد أطلق في الجاهلية على الإبل، ويقال: رجل مال: أي: ذو مال. وأن (الممول): من ينفق على عمل ما، أي: دافع الضرائب محدثة. (المعجم الوسيط، 2004م).

وعرفت "دائرة المعارف البريطانية" التمويل بأنه: "مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدّنا بوسائل الدفع".

تمويل التعليم: ورد بتعريفات متعددة، من أشملها تعريف غانم (2000م، ص259) بأنه: "إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، ورسالتها التربوية، والبحثية، والاقتصادية".

وهو التعريف الذي تتبناه الدراسة الحالية.

بدائل تمويلية: طرح أكثر من مصدر واحد لتمويل الجامعات السعودية والتي يمكن الاختيار من بينها بما يتوافق والظروف الاقتصادية والاجتماعية.

الجامعة المنتجة: يعرّف عشيبة (2001م، ص194) الجامعة المنتجة (University productive) بأنها "الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة، وهي التعليم، والبحث العلمي، والخدمة العامة، والتي تتكامل فيها هذه الوظائف، لتحقيق بعض الموارد الإضافية للجامعة، من خلال أساليب ووسائل متعددة، منها: التعليم الممول ذاتيًا، التعليم المستمر، الاستشارات، البحوث التعاقدية، الأنشطة الإنتاجية".

الإطار النظري:

تمويل التعليم:

يهدف التمويل إلى توفير النقدية لغرض الاستثمار، كما أن التمويل يعتبر أيضًا وظيفة اقتصادية تكمن في تدبير الأموال بأقل تكلفة ممكنة.

وعرّفت "دائرة المعارف البريطانية" التمويل بأنه: "مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدّنا بوسائل الدفع".

ويعرّف حميد (2000م، ص16) التمويل بأنه: "تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي".

ويعرف صائغ (2001م، ص63) التمويل بأنه: "تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة، والتخطيط، والإشراف على إدارتها، بهدف القيام بمشروع معين، والمحافظة على استمراريته وتطويره؛ لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية".

ويتلخص مفهوم تمويل التعليم كما ذكره الحبيب (1981م، ص170) بأنه: "كل ما تستطيع البلد تعبئته من موارد لخدمة أغراض ومؤسسات وأجهزة التربية والتعليم".

الأسباب الداعية لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي:

نظرًا لاعتماد نظام التعليم الجامعي في معظم الدول اعتمادًا كبيرًا على التمويل الحكومي، وارتفاع النفقة عليه ارتفاعًا كبيرًا مقارنة بمستويات التعليم الأخرى، فإن الأسباب الداعية إلى تنويع مصادر التمويل فيه تزداد، وتتضح هذه الأسباب، كما ذكرها البغدادي (1998م، ص287) في الآتي:

_ الزيادة المضطردة في أعداد الطلاب. _ ارتفاع تكلفة الطالب الجامعي.

_ تزايد الإنفاق على التعليم الجامعي. _ارتفاع تكلفة التقنية الحديثة.

مشكلات تمويل التعليم الجامعي:

مشكلة توفير الموارد المالية حالت دون تحقيق الجامعة لأهدافها، كما نجم عنها كثير من المشاكل، التي أثّرت على وظيفة الجامعة، ومنها كما يشير رحمة (2000م، ص9) ما يلي:

- المشكلات المتعلقة بالبحث العلمي. - المشكلات المتعلقة بالمجال الأكاديمي.
- المشكلات المتعلقة بالأجهزة والمباني والمعدات. -المشكلات المتعلقة بخدمة المجتمع.

أنماط تمويل التعليم الجامعي: تختلف أنماط تمويل التعليم- بشكل عام- تبعًا لاختلاف النظام الاقتصادي والسياسي وفلسفة المجتمع الذي ينتمي إليه، وبشكل عام، فإن تمويل التعليم الجامعي يأخذ أنماطًا عدة من أبرزها:

_ نمط التمويل العام (الحكومي). _ نمط التمويل الخاص (الأهلي).
_ نمط التمويل المختلط (حكومي وأهلي). _ نمط التمويل الذاتي.

التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية:

يشير تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية إلى أن بدايات التعليم الجامعي تمثلت في إنشاء كلية الشريعة في مكة المكرمة عام 1369هـ ، والتي بدأت أهلية ثم توسعت لتكون بعد ذلك جامعة أم القرى التي تأسست في عام 1400هـ ، وهي بذلك تعد النواة الأولى ، وأقدم مؤسسة للتعليم الجامعي في المملكة، ثم زادت أعداد الجامعات إلى أن وصلت خلال العام الجامعي 1435-1436هـ إلى (25) جامعة حكومية إضافة إلى العديد من الكليات والجامعات الأهلية **(وزارة التعليم (1435هـ): حالة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وكاله الوزارة للتخطيط و المعلومات)** .

أ- نظام التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية:

تولى الإشراف على التعليم الجامعي مجلس التعليم العالي والجامعات الذي تأسس في عام 1414هـ أما الآن فهذه المهمة موكلة إلى وزارة التعليم، التي لا زالت تقوم بالعديد من مهام الإشراف المباشر على مؤسسات التعليم العالي بالمملكة ، فقد بلغ عدد كليات البنات ((87) كلية، إضافة الى الكليات والجامعات الأهلية التي وصل عددها الى (17) جامعة وكلية ، إلى جانب الكليات والمعاهد الصحية والتقنية **(وزارة التعليم (1435هـ): حالة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وكاله الوزارة للتخطيط و المعلومات)**. وتقدم هذه المعاهد والكليات والجامعات شهادات الدبلوم والبكالوريوس ، والماجستير والدكتوراه في العديد من التخصصات العلمية والنظرية للبنين والبنات.

ب-هيئات ومؤسسات وبرامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية:

تقوم وزارة التعليم بتنفيذ سياسات الدولة في تطوير التعليم الجامعي، التي تهدف الى الرقي بمستواه كماً ونوعاً، وبما يتلاءم مع الظروف والمستجدات المحلية والعالمية، وذلك بالعمل على المحاور التالية:

- التوسع الكمي والانتشار الجغرافي.
- المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل.
- ضبط الجودة النوعية.
- تمويل التعليم الجامعي والبحث العلمي.
- التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي إضافة إلى وزارة التعليم ،

ج-أهداف التعليم العالي كما حددتها السياسة التعليمية بالمملكة:

وذكرتها منال الحميدي (2011ه،ص9) كالآتي:

- تنمية عقيدة الولاء لله، ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤوليته أمام الله عن أمة

الإسلام لتكون إمكانياته العلمية نافعة ومثمرة.

- إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وفكريا تأهيلاً عالياً لأداء واجبهم في خدمة بلادهم والنهوض بأمتهم في ضوء العقيدة السليمة ومبادئ الإسلام السديدة.
- إتاحة الفرصة أمام النابغين لمواصلة دراساتهم العليا في التخصصات العلمية المختلفة.
- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي في الآداب والعلوم والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة لملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية.

- ومن أهم ما يعيق التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية أن الطلب الاجتماعي على التعليم في نمو متسارع وهذا الامر يدعو إلى زيادة الموارد المالية بالبحث عن مصادر لها والذي هو صلب موضوع البحث.

واقع تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية:

يتم تمويل التعليم بكافة مراحله في المملكة العربية السعودية من قبلِ الدولة، وتعتبر الدولة ذلك من مسؤوليتها انطلاقًا من فلسفتها تجاه العنصر البشري، وأهميته، حيث ترى أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف، هي أساس التنمية العامة.

وتقدم الدولة التعليم مجانًا، حيث تشير المادة (233) من وثيقة سياسة التعليم في المملكة، إلى أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله، فلا تفرض الدولة رسومًا دراسيةً على الدارسين مقابل تعليمهم، علاوة على منح المكافآت والإعانات للطلبة والطالبات في بعض مجالات التعليم، أما طالبات الجامعات والطالبات الملتحقات بالكليات، فإنهم يَتَلقّون إلى جانب المكافآت الشهرية والإعانات المالية، والسكن المجاني، توفيرًا لوسائل النقل المجانية.

وتقوم الدولة بتحمل جميع التكاليف اللازمة لتغطية مصروفات التعليم، للإنفاق على المصاريف الجارية، والرواتب، والأجور، ومصاريف التشغيل والصيانة، والمشاريع الرأسمالية.

وتخصص لذلك ميزانية سنوية تحرص من خلالها على زيادة نسبة ميزانية التعليم؛ لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة، وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة، وتعكس الزيادة المستمرة في مخصصات التعليم المكانة، التي يحظَى بها التعليم في عملية التنمية الشاملة؛ وذلك لأن الاستثمار في رأس المال البشري، يمثل العمود الفقري للنمو الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، وقد ظهر ذلك جليًا من خلال ما خصص للجامعات من اعتمادات في ميزانية الدولة في الفترة من عام (1418هـ) إلى عام (1434هـ)، كما هو مبين بالجدول الآتي:

جدول (1): تطور ميزانية وزارة التعليم العالي والجامعات من عام 1418هـ إلى عام 1434ه.

السنة المالية	الميزانية (المليون ريال)
الميزانية عام ١٤١٨هـ الموافق ١٩٩٨م	٦,٦٠١
ميزانية عام ١٤٣٠هـ الموافق ٢٠٠٩م	٣١,٦٩٧
ميزانية عام ١٤٣١هـ الموافق ٢٠١٠م	٣٩,٨٧٢
ميزانية عام ١٤٣٢هـ الموافق ٢٠١١م	٤٦,٩٨٦
ميزانية عام ١٤٣٣هـ الموافق ٢٠١٢م	٥٩,٩٣٣
ميزانية عام ١٤٣٤هـ الموافق ٢٠١٣م	٧٧,٢٢٤

*المصدر: وزارة التعليم العالي (1434هـ). حالة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات.

ويتضح من الجداول (1) أن لهذه الاعتمادات الأثر المباشر في تمكين قطاع التعليم الجامعي بالمملكة، من تحقيق معدلات عالية في معظم متغيراته التعليمية، فقد كان النمو كبيرًا جدًا، مما يعتبر دلالة واضحة على التوسع في النظام التعليمي بشكل عام؛ استجابةً للطب الاجتماعي على التعليم.

فلم يقف النمو في التعليم الجامعي عند سبع جامعات من عام (1377هـ) إلى عام (1401هـ)؛ بل توسع نموه ليصل إلى (25) جامعة حكومية، و(8) جامعات أهلية حتى عام (1435هـ/ 1436هـ).

فلسفة الجامعة المنتجة:

مفهوم الجامعة المنتجة:

توجد عدة تعريفات للجامعة المنتجة قد تضيق أو تتسع حسب اختلاف وجهات نظر أصحابها، وتتباين وفقًا لرؤاهم المختلفة، ويمكن فيما يلي استعراض هذه التعريفات:

- عرفها الخشاب والعناد (1996م، ص 18) بأنها: "الجامعة المتفاعلة مع المجتمع من خلال مجموعة من النشاطات المضافة لدورها الأساسي، والتي تحقق من خلالها موارد إضافية لها".
- ويعرفها ياسين (2015م، ص16) بقوله: "هي تلك الجامعة التي تعمل على زيادة تمويلها؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال البحوث العلمية، وتقديم الاستشارات وتنفيذ الدورات؛ بهدف تطوير العملية التعليمية، وتحقيق موازنة تتناسب مع الإنفاق عليها؛ لمواكبة الثورة المعرفية".

أهداف الجامعة المنتجة:

تسعى الجامعة المنتجة إلى تحقيق جملة من الأهداف ذكرها عبد الحسيب (2006م، ص 121) يمكن إجمالها فيما يلي:

1. جعل الجامعة بمثابة بيت الخبرة للمجتمع من خلال ما تقوم به الجامعة من أدوار متعددة، وما تؤديه من أنشطة مختلفة لأفراد المجتمع ومؤسساته، مقابل موارد إضافية تستخدم؛ لتحسين العملية التعليمية.
2. تنمية الشخصية المتكاملة لدى الطالب بأبعادها المختلفة المعرفية والانفعالية والاجتماعية والأخلاقية والروحية والجسمية، فالتعليم الجامعي إعداد متوازن للحياة المنتجة السعيدة.
3. القيام بمختلف أنواع البحوث في شتى القطاعات؛ بهدف الوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته، وتهيئة المناخ الملائم للبحث العلمي التطبيقي الذي يسهم في زيادة العمليات الإنتاجية داخل كل من الجامعة والمؤسسات المجتمعية.
4. القيام بتسويق الأنشطة الإنتاجية والبحوث التطبيقية والابتكارات التي تتم بالجامعة؛ لتطبيقها في الواقع العملي، وإيجاد البديل المحلي بدلًا من الاعتماد على الخبرة الخارجية والمنتج الأجنبي.
5. إتاحة طاقات وكفاءات الجامعة البشرية ومرافقها وإمكاناتها المادية؛ ليستفيد منها أفراد المجتمع ومؤسساته مقابل عوائد مادية مناسبة.
6. تحقيق الترابط الوثيق بين الإعداد الأكاديمي للطلاب، والبحث العلمي المرتبط بالعمليات الإنتاجية داخل المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية، وزيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لكل من المؤسسات التعليمية الجامعية، والمؤسسات الاقتصادية المجتمعية على حد سواء.
7. تكوين اتجاهات إيجابية لدى الطلاب نحو التعلم الذاتي وممارسته، والقدرة على النقد والتحليل، والاستنتاج والابتكار ومواكبة التغيير.

أدوار الجامعة المنتجة:

تتعدد أدوار الجامعة المنتجة في المجتمع، فهي لا تكتفي بالتعليم والإعداد والتأهيل للطلاب، بل تجعل من نشاطها وبحوثها الأساسية والتطبيقية بحوثًا ذات جدوى اقتصادية يمكن استثمار نتائجها عمليًّا وتقوم الجامعة المنتجة بأنشطة مختلفة، وأدوار متعددة إزاء مجتمعها والعالم الخارجي، ويمكن تحديد هذه الأدوار كما أشار إليها عبد الحسيب (2005م، ص 138) فيما يلي:

1- البحوث التعاقدية. 2- الأنشطة الإنتاجية.
2- الاستشارات العلمية أو الفنية. 4- التعليم المستمر.
5- التعليم من بعد. 6- التعليم المفتوح.
7- الدراسات المسائية. 8- البرامج والدورات التدريبية.
9- استثمار أموال ومرافق الجامعة.

نتائج تجارب بعض الدول العالمية والعربية والمحلية في تمويل الجامعات في ضوءفلسفة الجامعة المنتجة:

- إجراء الأنشطة الاجتماعية في مرافق الجامعة. كما تقوم بذلك جامعتا أكسفورد ويورك البريطانية حيث يتم تأجير المنشآت الجامعية أثناء عطلات نهاية الأسبوع والعطلات السنوية، كما تم بيع وجبات غذائية جيدة الصنع للمواطنين ، كل ذلك مقابل رسوم مالية زادت من دخل الجامعة.
- تقديم برامج في التعليم المستمر لتعميق الارتباط بين الإعداد الأكاديمي وسوق العمل. كما نظمت ذلك جامعة بغداد في تجربتها المنتجة من خلال وحدة تنظيمية في رئاسة الجامعة تسمى بمركز التعليم المستمر .
- تنظيم اللقاءات والندوات العلمية وتقديم الخدمات التعليمية لقطاع الأعمال والإنتاج. كما فعلت جامعة "سالفورد" البريطانية التي كثفت جهودها في الاستشارات.
- التخطيط لعدد من المشاريع البحثية المشتركة بين الجامعة وقطاعات الصناعة والإنتاج. وهذا ما ظهر في النموذج الكندي من خلال إنشاء وتمويل ما يسمى بمراكز التميز.
- تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية مثل مراكز ومعاهد الأبحاث. كما عملت بذلك الجامعات اليابانية.
- تنشيط الأوقاف الجامعية والاهتمام بأصولها وتطوير آليات تنمية واستثمار أموالها وزيادة أرباحها لضمان استمراريتها. كما فعلت جامعتا "هارفاد" و"ستانفور" حيث استطاعت تحقيق مكاسب عالية جاءت بصيغ عدة منها التبرعات ووصايا الإرث.
- التعاون بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج وذلك بإنشاء البرامج التدريبية المشتركة. وهذا ما قامت به جامعات اليابان حيث أنشات ما يسمى بلجنة عمل مهمتها دراسة القضايا المشتركة بين الجامعة والمصنع.
- ضرورة استثمار الصناديق المالية بالجامعات. أسوة بما قامت بة استراليا حيث بذلت جهود عدة لتعزيز مواردها المالية حيث تركزت معظمها في الاستفادة من عقود الأبحاث والاستشارات، واستثمار الصناديق المالية بالجامعات في مجال أنشطة مراكز الأبحاث مثلما هو موجود حاليًّا في جامعة ماكواري.
- توفير رأس المال المغامر Venture capital لأعضاء هيئة التدريس الذين لديهم أفكار وابتكارات تحتاج للترويج والتسويق. وهذا ما قام به معهد ماسوستش للتكنولوجيا والذي يعد نموذجاً مثالياً ومتقدماً للتجربة الأمريكية في الجامعة المنتجة.

- قيام بعض الكليات بنشاطات إنتاجية مثل كلية الزراعة والذي يتمثل نشاطها بإنتاج الفواكه والخضار. أسوة بكليات الزراعة بجامعة بغداد حيث قامت بنشاطات إنتاجية تتمثل بتربية الدواجن. وإنتاج الخضر والفواكه.
- الاستمرار في إنشاء مراكز التميز البحثي وحاضنة الأعمال التكنولوجية. أسوةً بنموذج الجامعة الأمريكية حيث قامت الهيئة الأمريكية بإنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة. – أنشأت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 31كرسيًا بحثيًا شملت مختلف التخصصات بهدف توفير بيئة بحثية واستشارية وتدريبية محلية ذات معايير علمية عالية تقوم على الشراكة المجتمعية وهذا يعتبر رافدا ماليا للجامعة.
- كما أنشأت جامعة الملك سعود "برنامج أوقاف الجامعة" لتحقيق جملة من الأهداف من أهمها بناء نموذج وقف تعليمي ناجح يعزز دور الجامعة في تطوير الأرضية العلمية.
- أيضاً أنشأت جامعة الملك عبد العزيز حاضنات أعمال بالجامعة تحتضن وترعى الأفكار الإبداعية ذات الطابع الاستثماري. وكانت تجربة جيدة في مجال حاضنات الأعمال وهذه الحاضنات تعد مورد مالي ذاتي للجامعة.
- أيضاً تعتبر جامعة الملك فهد للبترول والمعادن من أوائل الجامعات في المملكة العربية السعودية التي تبنت التوجه نحو الإنتاجية حيث قامت على تقديم الأبحاث التطبيقية إلى الجهات المستفيدة من هذه الأبحاث، ثم كان تأسيس وادي الظهران للتقنية الذي يُعدُّ اليوم أكبر تجمُّعٍ من نوعه عالميًّا لمراكز أبحاث النفط والغاز.
- كما قامت جامعة الملك فيصل بالشراكة بينها وبين مؤسسات المجتمع والهيئات المختلفة واتخذت آليات لتوثيق تلك الشراكة منها على سبيل المثال إنشاء صندوق لتمويل البحث والتطوير التي تسهم فيه المؤسسات الإنتاجية والخدمية كما كونت مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة المجتمع ولتكون رافداً مالياً للجامعة.
- وقامت جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بإنشاء مركز دعم وتطوير الأعمال (حاضنة أعمال) ومن الإنجازات التي حققها اعتماد المركز كجهة راعية للمشاريع الصغير بصندوق تنمية الموارد البشرية في وزارة العمل.

الدراسات السابقة:

1–دراسات متعلقة بتمويل التعليم الجامعي. دراسة منى شعث (2001م)، بعنوان: "واقع تمويل التعليم الجامعي، ومستقبله، من وجهة نظر القائمين على الجامعات الفلسطينية ومجلس التعليم العالي وأجهزة الدولة"

هدفت الدراسة إلى استعراض واقع تمويل التعليم الجامعي في فلسطين، من حيث الإيرادات والنفقات، والتعرف على مصادر التمويل الجامعي التي يمكن توفيرها للجامعات. واتبعت الباحثة المنهج التحليلي، واستخدمت الباحثة الاستبانة أداة للدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها:

أن نفقات الجامعات تتركز على الإنفاق الجاري، الأمر الذي لا يترك مجالًا لتطوير نوعية التعليم، ولا للتركيز على البحث العلمي.

دراسة وداد باجري (2002)، بعنوان: "مصادر إضافية مقترحة لتمويل الجامعات الحكومية السعودية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المصادر الإضافية المقترحة لتمويل الجامعات الحكومية السعودية، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، واستخدمت الباحثة الاستبانة أداة للدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها:

- أن أهم جوانب مصادر التمويل الإضافي هو استثمار قطاع المرافق.

دراسة العتيبي والعولقي (2003م): بعنوان "تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على المصادر المتبعة إقليميًّا وعالميًّا؛ لتمويل التعليم العالي، وتقدير إسهام كل منها في ميزانيات الإنفاق والدخل لمؤسسات التعليم العالي. وتجديد دور الوقف الإسلامي واستخدم الباحثان المنهج المسحي والمنهج الوثائقي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها: أن الأوقاف العلمية من أهم ما اعتنى به المسلمون، فقامت أوقاف للمدارس والجامعات والمكتبات الكبيرة والسكن الطلابي والمنح المدرسية.

دراسة (Weifang, 2009)، بعنوان: "تمويل التعليم العالي في الصين– التحديات والاستراتيجيات الحديثة لمواجهتها"

هدفت الدراسة إلى تحليل أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في الصين، والوصول إلى استراتيجيات؛ لمواجهة تلك التحديات. وقد اتبعت الدراسة المنهج المسحي، واستخدم الباحث الاستبانة أداة للدراسة. ومن أبرز نتائج الدراسة: أن التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في الصين تتمثل في ضعف التمويل، وضعف فعالية الأداء.

وأوصت الدراسة بالاستراتيجيات التالية: تطوير مساهمة المجتمع في تمويل مؤسسات التعليم العالي. والتقليل من الإعانات المالية للطلاب. وتحصيل رسوم رمزية على إسكان وتغذية الطلاب. .

دراسة جواهر الوذيناني (2007م)، بعنوان: "إدارة المعرفة مدخل لتحقيق نموذج الجامعة المنتجة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على عمليات إدارة المعرفة التي تساهم في تحقيق الجامعة المنتجة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، كما استعانت بالاستبانة أداة لجمع المعلومات، واستخدمت الباحثة المنهج المسحي والوثائقي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:

- ضرورة التنسيق والتعاون بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج في مختلف المجالات، وهذا التنسيق لابد له من هيكل تنظيمي.
- توفير بيئة جامعية تشجع الإبداع والابتكار وحرية البحث العلمي.

دراسة باطويح وبامخرمه (2010م)، بعنوان: "الجامعة المنتجة اللاربحية في الدول الإسلامية: صيغة تمويلية مقترحة".

هدفت الدراسة إلى معرفة الصيغ المختلفة لتمويل التعليم الجامعي، وإجراء مسح عن مفهوم الجامعة المنتجة، وتجارب بعض الدول، واستخدمت الأسلوب الاستقرائي والتحليلي كمنهج بحث. واستخدمت الاستبانة والمقابلة أداة للدراسة. وكان من أهم نتائجها:

- أن مؤسسات التعليم العالي مطالبة اليوم برفع مستوى كفاءة العملية التعليمية؛ لتلبي متطلبات واحتياجات سوق العمل، وبالتالي فإن مفهوم الجامعة المنتجة يلبي تلك المتطلبات والاحتياجات.

دراسة الهادي (2011م)، بعنوان: "رؤية استراتيجية لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية ونفقات منخفضة".

هدفت الدراسة إلى وضع إستراتيجية نحو جامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية وتمويل مالي منخفض، وكان من أهم النتائج:

- أن أسلوب الإنتاج المباشر يمثل أحد الأساليب المهمة التي تتبناها الجامعة المنتجة.
- أن الجامعة المنتجة تساعد على الانفتاح نحو المجتمع وتكوين علاقات تعاون متبادلة بين المؤسسات المختلفة.

دراسة العبيدي (2012): بعنوان: "إستراتيجية التمويل للجامعات المنتجة –جامعات المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين– أنموذجًا".

هدفت الدراسة إلى بحث مشكلة التمويل التي تعاني منها الجامعات، ورؤية التعليم العالي للجامعة المنتجـــة من خلال اقتصاد المعرفة، وأثر البحث العلمي في بنية التعليم العالي، كما طرحت مقترح الجامعة المنتجة، من خلال مركز افتراضي للاستثمارات العلمية الميدانية والمنتجات الجامعية المقترحة، واستخدمت المنهج المسحي والمنهج السببي المقارن، واستخدمت الاستبانة أداة للدراسة، وكان من نتائج الدراسة:

- تعمل الجامعة المنتجة على تحسين الأداء الإداري والمالي والوظيفي لنشاطات الجامعة.
- أن من أهم مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي زيادة الطلب الاجتماعي عليه.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

من منطلق كون الدراسة تهدف إلى وضع تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية، في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، يتطلب ذلك إجراء عدد من الخطوات، وفي كل خطوة منها سيتم الإجابة عن أحد تساؤلات الدراسة واستخدام المنهج البحثي الذي يتناسب مع طبيعة تلك الخطوة والهدف منها، وفيما يأتي عرض لتلك الخطوات، مع بيان المنهج المستخدم فيها:

الخطوة الأولى: تشخيص الواقع:

أ. للتعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي السعودي تم الرجوع إلى الأنظمة والوثائق واللائحة المنظمة للشؤون المالية، وخطط التنمية، والخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم، وكذلك الأدبيات والبحوث والدراسات ذات العلاقة في هذا المجال وللكشف عن معوقات تمويل التعليم الجامعي السعودي، تم إعداد استبانة، وذلك بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات ذات الصلة، وبعد تحكيم الاستبانة من قبل المختصين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، تمت معرفة المعوقات من خلالها، ونظرًا لكون هذه الخطوة تتحقق من خلال المسح، اتبعت الباحثة –في تنفيذ هذه الخطوة– المنهج المسحي، ومن خلال الخطوتين السابقتين (أ و ب) تمت الإجابة عن السؤال الأول والثاني من أسئلة الدراسة.

- وللإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة تم إعداد استبانة، وذلك بالرجوع إلى الأدبيات في مجال تمويل التعليم الجامعي والدراسات ذات الصلة، وتم عرضها على المختصين من أعضاء هيئة التدريس، ولذلك استخدمت الباحثة أيضًا المنهج الوصفي المسحي.

الخطوة الثانية: استجلاء الأمثل من الأطر النظرية، وأبرز التجارب العالمية:

وذلك بهدف انتقاء الأمثل في مجال تمويل التعليم الجامعي؛ تمهيدًا لتوظيفها من بناء التصور المقترح بصورته الأولية، وتم ذلك من خلال استعراض ما اشتملت عليه أبرز التجارب العالمية والمحلية حول فلسفة الجامعة المنتجة واستنتاج ما يمكن الإفادة منها من بناء تصور علمي مقترح، لتمويل الجامعات السعودية، في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، ومن خلال هذه الخطوة تمت الإجابة على السؤال الرابع من أسئلة الدراسة، ونظرًا لكون هذه الخطوة تتحقق من خلال تحليل الوثائق والدراسات المختلفة، فقد اتبعت الباحثة –في تنفيذ هذه الخطوة– المنهج الوصفي الوثائقي.

الخطوة الثالثة: بناء التصور العلمي المقترح:

في هذه الخطوة تمت الإجابة عن السؤال الخامس من أسئلة الدراسة، وفق الخطوات التالية:

أولًا: صياغة التصور المقترح (بصورته الأولية)

من خلال رصد واقع تمويل التعليم الجامعي السعودي، والكشف عن معوقات تمويله؛ لتلافي نواحي القصور، والإفادة من جوانب القوة عند إعداد التصور المقترح، ومن خلال الكشف عن متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي السعودي، إضافةً إلى ما كشفت عنه الخطوة الثانية من استجلاء الأمثل من الأطر النظرية، وأبرز التجارب العالمية والعربية والمحلية في مجال فلسفة الجامعة المنتجة، وتوظيف ما يناسب منها في إعداد التصور المقترح، قامت الباحثة بصياغة التصور المقترح لتمويل

الجامعات السعودية، في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة بصورتها الأولية، وقد احتوى التصور المقترح –في صورته الأولية– على أربعة أجزاء، هي:

الجزء الأول: اشتمل على بيانات عامة عن المحكمين.

الجزء الثاني: اشتمل على عبارات تتضمن متطلبات التصور المقترح المتعلقة بالجانب الإداري والمالي.

الجزء الثالث: اشتمل على عبارات تكشف عن معوقات تطبيق التصور المقترح.

الجزء الرابع: اشتمل على عبارات تبين سبل التغلب على معوقات التصور المقترح.

ثانيًا: تقديم الصيغة الأولية للتصور المقترح إلى مجموعة من الخبراء والمختصين، لتحكيمه: وذلك بهدف معرفة أهمية التصور المقترح، ومدى إمكانية تطبيقه؛ فقد تم عرضه من خلال استبانة على المختصين. من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية قسم (أصول تربية، إدارة وتخطيط)، وأعضاء هيئة التدريس بكلية الإدارة والأعمال. وكذلك الخبراء، وهم (عمداء ووكلاء الكليات، ورؤساء الأقسام بالجامعات السعودية).

ثالثًا: تقديم التصور المقترح بصورته النهائية: بعد الحصول على مرئيات الخبراء والمختصين من أعضاء هيئة التدريس، قامت الباحثة بإعادة صياغة التصور المقترح، وإخراجه بصورته النهائية.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بالأقسام التربوية في كل من جامعة (الإمام، جامعة الملك سعود، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن)، والبالغ عددهم (1006) أعضاء هيئة تدريس، والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول (2): يوضح مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية

الجهـــــة	عدد أعضاء هيئة التدريس						المجموع
	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	29	2	72	11	115	52	281
جامعة الملك سعود	89	13	98	11	129	100	440
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	1	4	2	29	9	106	151
جامعة الملك عبد العزيز	7	9	15	19	48	36	134
المجموع النهائي	126	28	187	70	301	294	1006

*المصدر: مركز إحصائية التعليم العالي (1435هـ– 1436هـ) وزارة التعليم.

3.3 عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، وبنسبة (50%) من مجتمع الدراسة البالغ (1006) أعضاء هيئة تدريس

جدول (3): توزيع أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس حسب الجامعة

الجامعة	التكرار	النسبة (%)
الملك سعود	25	5.3
الإمام محمد بن سعود	55	11.6

الجامعة	التكرار	النسبة (%)
الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	140	29.5
الملك عبد العزيز	255	53.7
المجموع	475	100

يتضح من الجدول (3) أن النسبة الأعلى كانت لجامعة الملك عبد العزيز بنسبة 53.7% من أفراد العينة، حيث كانت جامعة الملك عبد العزيز أكثرهم تعاوناً. وأن 29.5% منهم من جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وأن 11.6% منهم من جامعة الإمام محمد بن سعود، وكانت النسبة الأقل لجامعة الملك سعود بنسبة 5.3% من أفراد العينة.

أدوات الدراسة وإجراءاتها:

بناء أداة الدراسة (الاستبانة):

من خلال كتابة الباحثة لفصل الإطار النظري، والرجوع للأدبيات والدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة، أو التي تخدم الدراسة في بعض محاورها، قامت الباحثة بتصميم أداة الدراسة، في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وهي عبارة عن استبانة تتلاءم مع أفراد عينة الدراسة، وطبيعة المجتمع السعودي؛ لمعرفة معوقات تمويل التعليم الجامعي السعودي، وتتضمن القسمين التاليين:

الجزء الأول: يتضمن البيانات الأولية عن أفراد عينة الدراسة

الجزء الثاني: يتضمن محاور الاستبانة التي تتكون من محورين، هما:

المحور الأول: معوقات التمويل في الجامعات السعودية، ويتكون من (30) عبارة .

المحور الثاني: متطلبات تطوير تمويل التعليم في الجامعات السعودية، في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، ويتكون من جزأين:

الجزء الأول: عبارات متعلقة بالجانب الإداري، وتتكون من (14) عبارة.

الجزء الثاني: عبارات متعلقة بالجانب المالي، وتتكون من ثلاثة أجزاء فرعية، هي:

(أ) تطوير التمويل في الجامعات السعودية، عن طريق البحوث والاستشارات، ويتكون من (28) عبارة.

(ب) تطوير التمويل في الجامعات السعودية، عن طريق المشاريع الاستثمارية، ويتكون من (33) عبارة.

(ج) تطوير التمويل في الجامعات السعودية، عن طريق لتبرعات، ويتكون من (19) عبارة.

وقد بلغ العدد الإجمالي لعبارات الاستبانة (124) عبارة، كما تضمنت الصفحتان الأولى والثانية خطابًا للمجيب، موضحًا فيه عنوان الدراسة، والهدف، وملخصًا لمحتوياتها الرئيسية، وكيفية الإجابة على عبارات الاستبانة؛ حيث اعتمدت الباحثة – للإجابة على عبارات الاستبانة– مقياسًا خماسيًّا؛ لمعرفة درجة استجابة أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراتها، كما يلي: (بدرجة عالية جدًّا 5 درجات، بدرجة عالية 4 درجات، متوسطة 3 درجات، منخفضة درجتان، غير موافق درجة واحدة) والملحق رقم (1) يوضح الاستبانة في صورتها الأولية.

صدق أداة الدراسة:

الصدق الظاهري للاستبانة:

قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة (الاستبانة) في صورتها الأولية على عدد من المحكمين المختصين من أعضاء هيئة التدريس مجال (أصول التربية، والتربية الإسلامية، والإدارة والتخطيط التربوي، مناهج وطرق التدريس، وعلم النفس)، حيث بلغ إجمالي عدد المحكمين (23)، وفي ضوء ما أجمع عليها المحكمون، من إضافة أو حذف، أو تعديل، أو إعادة صياغة في بعض عبارات المحاور، خرجت الاستبانه بصورتها النهائية.

الصدق الداخلي للاستبانة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري للاستبانة قامت الباحثة بتطبيقها ميدانيًّا على عينة من أفراد مجتمع الدراسة، وللتحقق من صدق المحتوى لمحاور الدراسة (الاستبانة)، تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات الاستبانة لكل محور من محاورها، والدرجة الكلية الذي تنتهي إليه، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

جدول (4): معاملات الارتباط لكل عبارة من عبارات المحور بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

م	معامل الارتباط				
	المحور الأول	المحور الثاني (أولًا)	المحور الثاني (ثانيًا) (أ)	المحور الثاني (ثانيًا) (ب)	المحور الثاني (ثانيًا) (ج)
1	**0.532	**0.509	**0.566	**0.676	**0.649
2	**0.569	**0.442	**0.611	**0.600	**0.575
3	**0.625	**0.522	**0.607	**0.658	**0.557
4	**0.366	**0.780	**0.788	**0.693	**0.682
5	**0.508	**0.646	**0.767	**0.680	**0.803
6	**0.565	**0.731	**0.768	**0.585	**0.751
7	**0.476	**0.775	**0.783	**0.674	**0.786
8	**0.741	**0.769	**0.678	**0.683	**0.796
9	**0.655	**0.742	**0.700	**0.541	**0.717
10	**0.615	**0.619	**0.668	**0.590	**0.779
11	**0.621	**0.666	**0.737	**0.636	**0.700
12	**0.667	**0.614	**0.713	**0.679	**0.766
13	**0.597	**0.736	**0.611	**0.758	**0.700
14	**0.495	**0.663	**0.749	**0.718	
15	**0.567		**0.760	**0.669	
16	**0.436		**0.666	**0.681	
17	**0.694		**0.692	**0.740	
18	**0.661		**0.477	**0.676	
19	**0.584		**0.767	**0.770	
20	**0.547		**0.806		

(**) دالة عند 0.01

يتضح من الجدول رقم (4) أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.01)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات المحور، والدرجة الكلية للمحور، كما يتضح من الجدول رقم (8) أن جميع معاملات الارتباط موجبة، ودالة إحصائيًّا عند مستوى (0.01)، مما يشير إلى أن جميع العبارات صادقة فيما تقيسه، وتمثل المحور أو الجزء الذي تنتمي إليه، وتحقق خاصية الصدق الداخلي للاستبانة.

ثبات أداة الدراسة:

تم حساب ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، عن طريق استخدام معامل (ألفا كرونباخ)، والجدول رقم (9) يوضح قيمة معامل ثبات محاور الاستبانة.

جدول (5): قيم معاملات الثبات لكل محور من محاور الاستبانة

المحور	معامل الثبات
معوقات تمويل التعليم في الجامعات السعودية	0.886
المتطلبات المتعلقة بالجانب الإداري	0.876
تطوير التمويل في الجامعات السعودية عن طريق البحوث والاستشارات	0.940
تطوير التمويل في الجامعات السعودية عن طريق المشاريع الاستثمارية	0.930
تطوير التمويل في الجامعات السعودية عن طريق التبرعات	0.918
كامل الاستبانة	0.962

ويتضح من الجدول رقم (5) ويتضح من الجدول أن قيم معاملات الثبات مرتفعة، مما يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، وهذا الثبات يتيح إمكانية الاعتماد على نتائجها التي توصلت إليها.

أساليب المعالجة الإحصائية:

تمت معالجة بيانات الدراسة وفق الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية: لتحديد استجابات أفراد العينة تجاه كل عبارات الاستبانة، وفي وصف عينة الدراسة.
- معامل ارتباط (ألفا كرونباخ): وقد استخدم في هذه الدراسة لقياس معامل ثبات أداة الدراسة (الاستبانة).
- المتوسط الحسابي: وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.
- الانحراف المعياري: للتعرف على مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل عبارة، وبكل محور من متوسطها الحسابي.

معامل ارتباط (بيرسون)، لقياس مدى الصدق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة).

تفسير بعض من النتائج والتعقيب عليها وربطها بدراسات سابقة:

- **رأي أفراد العينة حول معوقات تمويل التعليم في الجامعات السعودية ومنه على سبيل المثال لا الحصر**
- جاءت العبارة (6) والعبارة (13) بمتوسط حسابي (4.33)، مما يدل على أن أقوى المعوقات التي تحد من تمويل التعليم في الجامعات السعودية هي (ضعف ارتباط البرامج البحثية بمؤسسات المجتمع الإنتاجية)، وكذلك (الضعف الإعلامي في إبراز جهود ومشاركة القطاع الخاص في دعم الجامعة). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة البرعي (2007م، ص204)، التي توصلت إلى أن من أبرز المعوقات التي تحد من تمويل التعليم العالي ضعف الإعلام في نشر جهود القطاع الخاص في تمويل الجامعة، وندرة البرامج البحثية المرتبطة بمؤسسات الإنتاج.
- العبارة رقم (1)، والتي نصها (اعتماد الجامعات على الدعم الحكومي فقط، وضعف العمل على إيجاد بدائل تمويلية) حيث حصلت على متوسط حسابي (4.27)، مما يدل على أن درجة الموافقة عالية جدًّا، وتتفق هذه النتيجة مع ما أوصت به دراسة المالكي (2013م)، بالتفكير بجدية في عملية تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والبحث عن موارد تمويلية جديدة. كما أنها تتفق مع ما أسفرت عنه نتائج دراسة وي فانج (weifang, 2009)، من ضرورة البحث عن

مصادر ذاتية، لتنويع تمويل الجامعات. وتعزو الباحثة تفسير هذه النتيجة إلى أن واقع التمويل في الجامعات السعودية مازال معتمدًا على التمويل الحكومي، وأن الموارد الأخرى لا تمثل إلا القليل من الدعم المالي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبد الموجود (2004م)، التي أوضحت أن جامعات الخليج تعتمد على مصدر وحيد في التمويل، وهو المصدر الحكومي.

- العبارة رقم (19)، والتي نصها (ضعف المحفزات الكافية لعضو هيئة التدريس على الإنتاجية العلمية ذات العائد المادي على الجامعة)، حيث حصلت على متوسط حسابي (4.25)، مما يدل على أن درجة الموافقة عالية جدًّا، ولا غرابة في حصول هذه العبارة على مؤشر عالٍ؛ فاللوائح الجامعية لم تشر إلى وجود المحفزات المادية والمعنوية لعضو هيئة التدريس، إضافة إلى انشغال عضو هيئة التدريس بالوظائف المطلوبة منه، فضلًا عن اللجان والأعمال ينفذها على المستوى الشخصي والأكاديمي، مما يستنفذ طاقة عضو هيئة التدريس عن الانضمام في الإنتاجية العلمية وأنشطة الإنتاج البحثي الجامعي، والمؤثر في تنمية المجتمعات. ويؤكد ذلك ما توصلت إليه دراسة العودة (1999م)، من أن من أهم الصعوبات التي تعيق تمويل الجامعات السعودية ضعف الحوافز لأعضاء هيئة التدريس، والتي قد تساعدهم على الإنتاجية العلمية، وبالتالي تحقق المردود المادي للجامعة.

- **رأي أفراد العينة حول متطلبات تطوير تمويل التعليم في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة (المتطلبات المتعلقة بالجانب الإداري) ومنه على سبيل المثال لا الحصر**

1. جاءت العبارة رقم (6)، والتي نصها: (منح الكليات قدرًا من الحرية في إدارة شؤونها وتنظيم برامجها)، حيث حصلت على متوسط حسابي (4.51)، مما يدل على أن درجة الموافقة عالية جدًّا.

وتفسر الباحثة النتائج (2، 3، 4، 5، 6) بأن الإدارة اللامركزية تعطي جميع العاملين في حقل التعليم في المستويات المختلفة قدرًا من الحرية، وتجعلهم مسؤولين عن أعمالهم. كما تسمح للدولة بالتدخل في شؤون التعليم بالقدر الذي يحقق تكافؤ الفرص التعليمية. ونظام اللامركزية يعتبر ذا كفاءة عالية ومرونة كبيرة، ويساعد على أن تواكب إدارة الجامعة التغيرات داخل الجامعة وخارجها، ويوفر البيئة الجامعية التي تشجع على الابتكار عند الهيئة التدريسية والإبداع عند الطلاب، كما يتيح نظام اللامركزية الحرية للكليات بإدارة شؤونها وتنظيم برامجها. كما يدعم هذا النظام، ويقوي صلة الجامعة بالمؤسسات الإنتاجية، وإجراء البحوث المشتركة التي تساهم في حل قضايا المجتمع وتطويره. وكل ذلك يسهم في رفع إنتاجية الجامعة، وتحقيق عوائد مادية لها، الأمر الذي يتفق وطبيعة الجامعة المنتجة.

وتتفق هذه النتائج (2، 3، 4، 5، 6) مع دراسة مرشد (2000م) التي أوصت بمنح الجامعة مرونة مادية أكثر، والسماح لها في التصرف في ميزانيتها المخصصة وإدارة شؤونها وتنظيمها. كما تتفق النتائج (2، 3، 4، 5، 6) مع دراسة إبراهيم وحلمي حسان (1991م)، فيما أوصت به بجعل الجامعات مراكز إنتاج لتواكب التغيرات الحادثة. وكذلك تتفق مع دارسة البشير (1998م) بجعل الجامعة مركز إنتاج، وأن تكون مركزًا متطورًا يثري العلم عن طريق الأبحاث العلمية التي تدر على الجامعة موارد إضافية جديدة لزيادة تمويلها. وأيضًا تتفق مع دراسة الوذيناني (2007م)، والتي توصلت إلى ضرورة توفير بيئة جامعية تشجع الإبداع والابتكار، وحرية البحث العلمي.

- **رأي أفراد العينة حول تطوير التمويل في الجامعات السعودية عن طريق البحوث والاستشارات ومنه على سبيل المثال لا الحصر** عبارة رقم (3)، والتي نصها (ضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية، مقارنةً باعتماد النفقات الجارية)، حيث حصلت على متوسط حسابي (4.20)، مما يدل على أن درجة الموافقة عالية. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة باطريح والسيديه (2000م)، التي توصلت إلى أن زيادة نسبة النفقات الجارية في موازنة الجامعات العربية، مقارنة بالنفقات

الاستثمارية، مما أدى إلى ضعف البنية الأساسية، وعدم استطاعتها مواكبة التغيرات العلمية والتكنولوجية على المستوى العالمي، ودراسة شعث (1997م)، والتي من نتائجها أن نفقات الجامعات تتركز على الإنفاق الجاري، الأمر الذي لا يترك مجالًا لتطوير نوعية التعليم، ولا البحث العلمي.

- **رأي أفراد العينة حول تطوير التمويل في الجامعات السعودية عن طريق المشاريع الاستثمارية ومنه على سبيل المثال لا الحصر**

1. عبارة رقم (4) والتي نصها: (عمل كليات الجامعة كبيوت خبرة بتوفير المكاتب الاستشارية لتقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع بمقابل مادي) حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.32) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية جدًّا.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن بيوت الخبرة تتشكل من أساتذة الجامعات، والذين يقدمون خدمات استشارية لمؤسسات المجتمع بمقابل مادي، فإذا كان في كل كلية مستشارون تربويون من أعضاء هيئة التدريس يقومون بالاستشارة العلمية لمؤسسات المجتمع إضافة إلى جانب عملهم بالكلية؛ فيمكن للجامعة أن تنظم هذه الخدمات الاستشارية من خلال وحدات تنظيمية في إدارة الجامعة ويتم الحصول على عوائد مادية للجامعة من خلالها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حماد والبشير (2000م)، والتي أوصت بعدد من الوسائل لدعم التعليم العالي منها: التجديد في وظائف التعليم الجامعي كجعل الجامعة مركزًا للإنتاج، وأن تقوم الجامعة بتقديم الخدمات الاستشارية. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة العتيبي العولقي (2001م) والتي اقترحت تحويل الجامعات إلى بيوت خبرة وذلك بإلزام القطاع الحكومي بالحصول على الاستشارات من الجامعات المحلية.

- **رأي أفراد العينة حول تطوير التمويل في الجامعات السعودية عن طريق التبرعات ومنه على سبيل المثال لا الحصر**
- عبارة رقم (13) والتي نصها: (إنشاء صناديق استثمارية وقفية متعددة الأنشطة الاقتصادية لدعم الجامعة) حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.41) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية جدًّا.

عبارة رقم (4) والتي نصها: (إعداد دليل تعريفي للجامعة يوضح المجالات التي يمكن دعمها ماديًّا لمنح المتبرع فرصة الاختيار لدعم المجال الذي يرغب فيه) حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.27) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية جدًّا. وتفسر الباحثة هذه النتائج بأن التبرعات بأشكالها المختلفة، تعتبر من المصادر التي أسهمت في تمويل التعليم بشكل عام وتتفق هذه النتائج مع ما أوضحته المادة (54) من اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات والتي تنص على أنه "لمجلس الجامعة قبول التبرعات والمنح، والوصايا والأوقاف الخاصة بالجامعة، كما تتفق مع دراسة جونسون Johnstone (1998م) حيث أوضحت الدراسة أن من أهم مصادر الدعم في مؤسسات التعليم العالي التبرعات.

التصور المقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة:

- **فلسفة التصور المقترح:**

يستند التصور المقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعات المنتجة إلى مجموعة من المبررات والأسس والأهداف والأدوار، التي تحدد الإطار العام لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وفق عقيدتها ومبادئها الإسلامية، بما يسهم في تطوير منظومة التعليم الجامعي السعودي بجميع عناصره ويزيد من إنتاجيته، وبما يتلاءم مع التغيرات المتتابعة التي تميز العصر الحالي، ومساعدة الجامعة على توجيه مواردها نحو الأفضل.

- **رؤية التصور المقترح:**

ينطلق التصور من أهمية التعليم الجامعي وما يقوم به من دور فعال في عملية التنمية من خلال إعداد الكوادر العاملة والمؤهلة للقيام بدور فعال في بناء نهضة الوطن ورفعته، ويعتمد نجاح هذا كله على توافر الأموال المتاحة للجامعة، إذ لا تستطيع أن

تحقق الجامعة أهدافًا تتجاوز إمكاناتها، فالحاجة ماسة إلى تدعيم مصادر تمويل التعليم الجامعي السعودي بموارد إنتاجية لتعزيز دورها في المجتمع.

- **أهداف التصور المقترح:**

تكمن أهداف التصور المقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة في ما يلي:

أ- الهدف العام:

1. توفير موارد ذاتية للجامعة لتطويرها وتحسين نوعية التعليم بها، والمساهمة مع التمويل الحكومي، فيتم الاكتفاء الذاتي ماليًّا للجامعة فتقدم برامج وخدمات تعليمية متميزة.

ب – الأهداف الخاصة:

ويتفرع من الهدف العام الأهداف التالية:

- الخروج بالجامعة من عزلتها عن مجتمعها إلى المشاركة فيه، والمساهمة في حل مشكلاته، وتلبية احتياجاته؛ بهدف تنميته وتقدمه وتطويره.
- التعاون الوثيق بين الجامعة ومؤسسات العمل والإنتاج، وفتح أبواب الجامعة لهذه المؤسسات، وإعطاء كليات الجامعة مزيدًا من الحرية للتعاون مع هذه المؤسسات.
- الارتقاء بمجال البحث العلمي عن طريق وضع خريطة بحثية له، وتكوين فرق بحثية مشتركة متعددة التخصصات من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومراكز البحوث بغرض إنتاج مشروعات بحثية متكاملة.
- جعل الجامعة بمثابة بيت الخبرة للمجتمع، من خلال ما تقوم به الجامعة من أدوار متعددة، وما تؤديه من أنشطة مختلفة لأفراد المجتمع ومؤسساته، مقابل موارد إضافية تستخدم لتحسين العملية التعليمية.
- القيام بمختلف أنواع البحوث في شتى القطاعات؛ بهدف الوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته، وتهيئة المناخ الملائم للبحث العلمي التطبيقي الذي يسهم في زيادة العمليات الإنتاجية داخل كل من الجامعة والمؤسسات المجتمعية.

- **مرتكزات التصور المقترح:**

تم بناء التصور بالاستناد إلى المرتكزات الأساسية التالية:

- الاطلاع على أدبيات الدراسة الخاصة بمجال تمويل التعليم لجامعي وكذلك في مجال تطبيق الجامعة المنتجة وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.
- التعرف على فلسفة الجامعة المنتجة وما تتضمنه من أهمية ومبررات وأسس وأدوار.
- معرفة متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.
- استجلاء الأمثل من التجارب المحلية وتجارب بعض الدول العربية والدول المتقدمة في مجال تطبيق نظام الجامعة المنتجة مثل (الولايات المتحدة الأميركية، المملكة المتحدة، اليابان، أستراليا، البرازيل، هولندا، بغداد)، والاستفادة منها بما يتوافق مع بيئة المجتمع السعودي وعقيدته الإسلامية.

- **منطلقات التصور المقترح:**

ينطلق التصور الحالي مما يلي:

1. الاهتمام بزيادة قدرة الجامعات السعودية للتوافق مع المعايير والنظم العالمية ومتطلبات العصر.
2. واقع تمويل التعليم الجامعي في عالمنا العربي عمومًا، والمملكة العربية السعودية خصوصًا واعتماده على التمويل الحكومي والذي لا يتناسب مع التوجهات العالمية الجديدة.

3. ضعف ارتباط الجامعة بالمجتمع وانفصالها عن سوق العمل مع زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي.
4. ضخامة التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي فلم يعد من الممكن مواجهتها بالطرق التقليدية لحدوث تطورات كبيرة في المجتمع.

- **المكونات الأساسية للتصور المقترح:**

تم عرض متطلبات التصور المقترح ومعوقات تطبيقه وسبل التغلب عليها كما يلي:

❖ **محتوى التصور المقترح:**

لتنفيذ تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وبما يحقق الهدف منه يتطلب ما يلي:

♦ **المتطلبات المتعلقة بالجانب الإداري:**

- أن تسن وزارة التعليم سياسة تلزم الجامعات بوضع آلية مناسبة لضمان قبول الطلاب وفق ضوابط معينة.
- أن تتضافر جهود إدارة الجامعة لتهيئة البيئة الجامعية التي تشجع على الابتكار عند الهيئة التدريسية والإبداع عند الطلاب وزيادة إنتاجية الإداريين.
- أن يتحقق للجامعة استقلالها إداريًّا والذي يسمح بمزيد من إنتاجية الجامعة واتصالها بمؤسسات المجتمع المختلفة.
- أن تمنح الجامعة الحرية الأكاديمية المتفقة مع ضوابط الدين الإسلامي لأعضاء هيئة التدريس.

♦ **المتطلبات المتعلقة بالجانب المالي:**

(أ) تطوير التمويل في الجامعات السعودية عن طريق البحوث والاستشارات:

- أن يتم تطوير مراكز الدراسات والبحوث في الجامعة لخدمة المجتمع وقضاياه.
- أن تتبنى الجامعة نموذج الحاضن التكنولوجي في مجال البحث العلمي.
- أن يشترك ممثلون من القطاعات الاقتصادية في مجالس مراكز البحوث بالجامعات.
- أن يُفَعَّل دور مراكز البحوث العلمية والاستشارات في كل جامعة ليقوم بتنسيق المشروعات البحثية والاستشارية بين الجامعة والجهات المختلفة.

(ب) تطوير التمويل في الجامعات السعودية عن طريق المشاريع الاستثمارية:

- أن يستمر التطوير في برامج التعليم المستمر.
- أن تستثمر الجامعة مرافقها في الإجازات كتشغيل المسابح والملاعب.
- أن تسمح الجامعة لبعض المؤسسات بإجراء التجارب المعملية بمعامل الجامعة.
- أن يتم تنظيم دورات تثقيفية في الإسعافات الأولية والوقاية من الأمراض.
- أن يتم عمل مناحل في مزارع كلية الزراعة وفتح منافذ البيع.

(ج) تطوير التمويل في الجامعات السعودية عن طريق التبرعات:

- أن يتم استحداث صناديق استثمارية وقفية متعددة الأنشطة الاقتصادية في الجامعة.
- أن تقوم الجامعات بنشر اللوائح والنظم المتعلقة بقبول التبرعات.
- أن يُفَعَّل دور صحيفة الجامعة وموقع الجامعة على شبكة الإنترنت للإشادة بدور المتبرع.
- أن يتم نشر ثقافة مفهوم الوقف على الجامعة ليشتمل العقار والمشاريع الزراعية والصناعية وأسهم الشركات.

♦ **معوقات تطبيق التصور المقترح:**

- الاعتقاد السائد لدى أفراد المجتمع بمسؤولية الدولة الكاملة عن نفقات التعليم العالي.

- المركزية السائدة في إدارة الجامعات.
- الضعف الإعلامي في إبراز جهود ومشاركة القطاع الخاص في دعم الجامعة.
- ضعف ارتباط البرامج البحثية بمؤسسات المجتمع الإنتاجية.
- اضمحلال فكرة إنشاء الوقف العلمي في الجامعات.
- ضعف قنوات الاتصال المباشر بين الجامعة وقطاعات الإنتاج الخارجية.
- غياب الرؤية الواضحة من قِبَلِ إدارة الجامعات ووزارة التعليم تجاه عملية التمويل.

♦ **سبل التغلب على معوقات التصور المقترح:**

- توفير قدر من الحرية في الإدارة الجامعية وفق مبادئ الدين الإسلامي.
- منح سلطات لمجالس الأقسام والكليات والتخلي عن المركزية التقليدية.
- التخطيط لعدد من المشاريع البحثية المشتركة بين الجامعة وقطاعات الصناعة والإنتاج. وهذا ما ظهر في النموذج الكندي من خلال إنشاء وتمويل ما يسمى بمراكز التميز.
- استقطاب خبراء في مجالات الوقف الجامعي كافة، سواء من مجال الاستثمار أو الاقتصاد أو الإدارة.
- إقامة معارض تسويقية لتشغيل الخريجين.
- اعتماد نظام للحوافز المادية منها والمعنوية والتي تشجع أعضاء هيئة التدريس على الإنتاجية العلمية.
- إسهام أجهزة الإعلام والاتصال الوطنية من إشاعة أهمية وثواب التبرع للمؤسسات التعليمية ومنها التعليم الجامعي.
- توفير قاعدة معلومات تساعد على تطوير التمويل الذاتي للجامعات واتخاذ القرارات في الوقت المناسب. كما قامت جامعة الملك عبد العزيز من إنشاء وإدارة خاصة بالتمويل الذاتي.

<u>بيان وجهة نظر الخبراء والمختصين في التصور المقترح من حيث أهميته وامكانية تطبيقه:</u>

- أن جميع عبارات المحور الأول (المتطلبات المتعلقة بالجانب الإداري)، قد حصلت على متوسط حسابي مرتفع يتراوح بين (1.84–2.00)، في ما يتعلق بمدى إمكانية التطبيق،
وحصلت على متوسط حسابي مرتفع تتراوح بين (1.97– 2.00) في ما يتعلق بمدى أهمية العبارة، مما يدل على أهمية عبارات هذا المحور من وجهة نظر المحكمين و إمكانية تطبيقه.
- أن جميع عبارات المحور الثاني (أ) تطوير التمويل في الجامعات عن طريق البحوث والاستشارات قد حصلت على متوسط حسابي مرتفع يتراوح بين (1.94–2.00) في ما يتعلق بمدى أهمية العبارة، وقد حصلت على متوسط حسابي مرتفع يتراوح بين (1.94–2.00) في ما يتعلق بمدى إمكانية التطبيق، مما يدل على أهمية وإمكانية تطبيق عباراته.
- أن جميع عبارات المحور الثاني: (ب) تطوير التمويل في الجامعات السعودية عن طريق المشاريع الاستثمارية قد حصلت على متوسط حسابي مرتفع يتراوح بين (1.91– 2.00) في ما يتعلق بمدى أهمية العبارة، وقد حصلت على متوسط حسابي مرتفع يتراوح بين (1.88– 2.00)، في ما يتعلق بمدى إمكانية التطبيق، مما يدل على أهمية و إمكانية تطبيق عبارات هذا المحور من وجهة نظر المحكمين.
- أن جميع عبارات المحور الثاني: (ج) تطوير التمويل في الجامعات السعودية عن طريق التبرعات، قد حصلت على متوسط حسابي مرتفع يتراوح بين (1.49–2.00)، وقد حصلت على متوسط حسابي مرتفع يتراوح بين (1.49–2.00)، في ما يتعلق بمدى إمكانية التطبيق، مما يدل على أهميته وإمكانية تطبيق عبارات هذا المحور من وجهة نظر المحكمين.

وتخلص الباحثة إلى أن التصور المقترح يتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى، من قِبَلِ المحكمين (الخبراء والمختصين)، مما يدعم أهميته لتمويل الجامعات السعودية وإمكانية تطبيقه بدرجة مرتفعة.

توصيات الدراسة:

- ضرورة تبني صيغة الجامعة المنتجة نظرًا لإمكانية تطبيق الكثير من الوسائل المقترحة المساعدة مثل: مراكز التميز، حاصنات الأعمال، الوقف البحثي، التعليم المستمر، صناديق الاستثمار، وغيرها من الوسائل الأخرى للارتقاء بوضع الجامعات نحو الإنتاجية.
- إعطاء مرونة كافية للجامعات الحكومية في اتخاذ القرارات المتعلقة، باستخدام الميزانية المخصصة وبرامج القبول وغيرها من القرارات المتعلقة بتمويل النشاط التعليمي والتدريبي والأبحاث.
- إنشاء عمادة للتمويل في الجامعة، تهدف إلى تفعيل دور الكليات والأقسام العلمية بما يخدم الجانب الإنتاجي للجامعة، وتسويق البرامج والأنشطة الإنتاجية في الجامعة لمؤسسات المجتمع المختلفة.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

استكمالًا لما بدأته الدراسة الحالية، تقترح الباحثة إجراء بعض الدارسات الأخرى مثل:

1. إجراء دراسة عن مشكلات تطبيق نظام الجامعة المنتجة في الجامعات السعودية وسبل التغلب عليها.
2. إجراء دراسة حول دور الوقف الجامعي في التعليم العالي السعودي والصعوبات التي تواجهه.

- إجراء دراسة عن البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية

إبراهيم، عاطف، وزكي، محمد. (2006م). حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المغرب: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "سكو".

الأحمد، عدنان. (2003م). بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي ورفع كفايته:المجلة العربية للتربية، 3(27)، 29–59.

باطويح، محمد عمر، وبامخرمة، أحمد سعيد. (20–22 ديسمبر، 2008م). الجامعة المنتجة اللاربحية في الدول الإسلامية صيغة تمويلية مقترحة، بحث مقدم للمؤتمر العربي الثاني تحت عنوان "الجامعات العربية تحديات وطموح"، مراكش: المغرب.

بديوي، رزق منصور. (2009م). تهيئة موارد مالية إضافية لتحقيق الاستيعاب الكامل بالتعليم العالي "رؤية مستقبلية". مجلة: كلية التربية، الزقازيق، 2(38). 155–208.

الجهني، حنان عطية. (2014م). "دور أوقاف الجامعات السعودية في دعم بناء مجتمع المعرفة من وجهة نظر قيادات الوقف فيها"، مجلة العلوم التربوية والنفسية: جامعة البحرين.

الحارثي، خالد ثابت. (2012م). طرق التمويل البديلة للتعليم العالي الأهلي السعودي في ظل تحديات العولمة، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية: جامعة أم القرى.

الحميدي، منال حسين حسن. (2011م). تصور مقترح لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ظل زيادة الطلب الاجتماعي. مجلة التربية وعلم النفس:المجلد الخامس، ع (4)، 903 – 941.

الخليفة، عبدالعزيز علي. (2014م). صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة" جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أنموذجًا": مجلة رسالة التربية وعلم النفس. ع(46)، 72–123.

الربيعي، سعيد. (2008م). التعليم العالي في عصر المعرفة "التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل"، عمان: دار الشروق.

صبيح، لينا زيد. (2005م). صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الاستفادة منها في تمويل التعليم الفلسطيني. رسالة ماجستير، كلية التربية:جامعة غزة.

عبدربه، صابر صبحي. (2013م). التمويل الذاتي للتعليم الجامعي، ط1:مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

الفلالي، عصام يحي. (2010م). الجامعات التعليمية والبحثية والإنتاجية والاستثمارية "نحو مجتمع المعرفة". مركز الدراسات الإستراتيجية، الإصدار الثاني والعشرون، جامعة الملك عبدالعزيز: جدة.

المالكي، عبدالله محمد صالح. (2013م). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. المجلة السعودية للتعليم العالي. الرياض: 3(10)، 113–147.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Abdulrahman, M. (2004). Knowledge Management and Marketing. paper Presented at the fourth Annual International Conferece Knowledge Management in the Arab World , Jorden, 26 - 28 April - 2008.

AlCelester Jones, Jr. (2003)."TheDevelopment of an Architecture for Knowledge Maent inagemn Special Education". phD. The George Washington Universiy.

Alavia, M. Leidner, Dorothy E. (2011). Review: Knowledge Management Systems :conceptual Foundation Reasearch Issues Information Systemes Management. Vol (25),N0 (1),pp107-136.

Sanyal, Bc., Diversification of sources and the Role of Privatization in financing high/ter Education .1998, ERIC No: ED454797. Htt:www.unesco.org/iiep.02/09/2002.

Spoth, Richard and Others: prosper Community university partenership model for public education systems, Prevention Science, Vol.5,No.1,2004.

Steven, Brint: Creating the future: New directions in American Research Universities, U.S.A,Spring, 2005